شعبنا وطموحه الى الأمن والسلام. وينبغي رفض كل مشروع يسفر عن تقسيم ' أرض ـ اسرائيل' المحررة بصورة قانونية».

٢ ـ «التطلع والسعي الدائم الى السلام، بعد الحروب، معناه توقيع معاهدات سلام، يمكن التوصل اليها، فقط من طريق اجراء مفاوضات مباشرة بين الأطراف. وشروط الأمن، كجزء لا يتجزأ، من معاهدة السلام مع الدول العربية، مرتبطة، من خلال التجربة، والحق، بممارسة سيطرتنا على مناطق استخدمها العدو، ويمكن ان يستخدمها، في المستقبل، قواعد للعدوان».

٣ ـ «للاسيتطان واسع النطاق، في قطاعات، يهودا والسامرة [الضفة الفلسطينية] وغزة وهضبة الجولان وسيناء، أهمية قصوى».

ومع ان تلك الجولة من الانتخابات لم تحمل الليكود الى السلطة، كما توقّعت القوى المؤتلفة فيه، غير انها، بالتأكيد، كشفت عن ازدياد قوة، وتأثير، القوى الأشد يمينية في المجتمع الاسرائيلي؛ وشكلت، بالتالي، المقدمة الضرورية لاستيلاء هذه القوى على السلطة، في العام ١٩٧٧. وتظهر هذه الحقيقة في زيادة عدد المقاعد التي حصل عليها التكتل؛ اذ بينما لم يتجاوز نصيب كتلة «غاحل» و«المركز الحر» و«رافي» ٣٢ مقعداً، العام ١٩٦٩، نجدها تحصل على ٣٩ مقعداً، بعد ان شكّلت تكتل الليكود، العام ١٩٧٣[١٦].

وفي انتخابات الكنيست التاسع، التي أُجريت في العام ١٩٧٧، طرح الليكود برنامجاً انتخابياً، أكد فيه، بشدة، الثوابت الصهيونية التي ينتهجها، بالتساوق مع القوى الأكثر يمينية، قديماً وحديثاً. وممّا جاء في ذلك البرنامج[١٧]:

١ ـ سيادة اسرائيلية مطلقة على الأراضي الواقعة بين نهر الأردن والبحر المتوسط.

٢ ـ حرية استيطان الاسرائيليين في أنحاء «أرض ـ اسرائيل» كافة، حسب «المفهوم التاريخي» لهذه الأرض.

٣ ـ الدخول في مفاوضات ثنائية مباشرة مع الدول العربية المجاورة، دون شروط مسبقة، مع تأكيد عدم التخلي عن المناطق المحتلة.

٤ ـ تهجير اليهود من البلدان العربية، التي ما زالوا فيها، واستقدامهم الى اسرائيل.

كما تضمّن البرنامج رفض اقامة دولة فلسطينية مستقلة، بأي شكل من الاشكال، وعدم التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية. وفي ما يتعلق بفلسطينيي المناطق المحتلة العام ١٩٤٨، جاء ما يلي: «ان عرب ' أرض ـ اسرائيل' ، الذين يطلبون الحصول على جنسية الدولة، ويتعهدون بالولاء لها، سيكون لهم ذلك».

وجاء في البرنامج الاقتصادي ما يلي[١٨]:

١ ـ تقليص تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي، واقامة اقتصاد حرّ مرتكز على البدل الملائم والمبادرة.

٢ ـ كبح التضخم المالي، من طريق تقليص العجز في ميزانيات الحكومة، وتقليص الأجهزة الزائدة، من خلال التحويل المنظم للمستخدمين الى الأعمال الأكثر انتاجية.

٣ ـ تقليص العجز في ميزان المدفوعات، من طريق الزيادة الفعلية للصادرات، وتقليص